مجلة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 19 / العدد: 01 (2024)، ص 43– 70

دراسة تحليلية لواقع المؤسسات المناولة خلال الفترة (2015–2023) ومساهمة بورصة المناولة والشراكة في ترقيتها

An analytical study of the state of Subcontracting institutions during the period (2015-2023) and the contribution of the Algerian subcontracting and partnership exchanges in their promotion

أمال ذبيح[1]،
[1] مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، University of Algiers 3 (الجزائر)،
debih.amel@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/10 تاريخ القبول: 2024/01/15 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع المناولة في الجزائر وإبراز مساهمة بورصة المناولة والشراكة في ترقيتها. لاحظنا أن هذا المجال لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب، ولمعرفة السبب قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتحليل تطور نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناولة، وإجراء دراسة حالة لبورصة المناولة والشراكة باستعمال أسلوب المقابلة وقمنا بتحليلها بطريقة تحليل المحتوى.

توصلنا إلى أن عدم تطور المناولة نابع من العديد من الأسباب أهمها فجوة في التواصل بين المؤسسات الصناعية والمناولين وقلة الثقة في قدراتهم ومهاراتهم، ما يلزم بورصة المناولة والشراكة العمل أكثر على التعريف بقدرات ومهارات تلك المؤسسات المناولة لدى المؤسسات الآمرة واستقطاب المزيد من الاستثمارات.

كلمات مفتاحية: بورصة المناولة والشراكة، التعاون، المناولة والشراكة الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيفات JEL: L0، L31، M55.

Abstract:

This research aims to analyze the state of Subcontracting in Algeria and highlight the contribution of Subcontracting & Partnership Exchanges in it promotion. However, the application of this method falls far short of the required level, to find out what causes this shortage; we used descriptive-analytical approach by analyzing the development of the activity of SMEs and subcontracting.

Moreover, we conducted a case study of the Algerian SPXs using the interview method and analyzed it by using the content analysis method.

We concluded that the lack of development of subcontracting stems from many reasons the most important is there is a weakness in the interconnection between industrial institutions and subcontractors due to a lack of trust among them. What requires SPXs to better identify the capabilities and skills of SMEs to the main-contractors, and attract more investment.

Keywords: subcontracting & partnership exchanges; cooperation; Subcontracting and industrial partnership; small and medium sized-enterprises.
enterprises.
JEL Classification Codes: L0, L31, M55.

المؤلف المرسل: أمال ذبيح، **الإيميل**: **amel.ar@hotmail.com**

1. مقدمة :

إن قوة أي اقتصاد مبني على قدرة مؤسساته على النمو، الاستمرار والتطور وذلك في ظل نسيج اقتصادي متشابك، لذلك مع زيادة الضغوط البيئية وحدة المنافسة تتجه العديد من المؤسسات الصناعية الكبرى إلى أخرجة العديد من أنشطتها والتركيز على مهنتها الأساسية وقدرتها على البحث والتطوير، هذا ما جعلها تستعين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز البعض منها، أدى ذلك إلى ازدهار علاقات التعاون الصناعية بين المؤسسات في العديد من الدول وتطورت مع مرور الزمن وانتقلت تلك العلاقات من

علاقات سوق كلاسيكية قائمة على الهيمنة إلى علاقات تعاون صناعية قائمة على الثقة والاستمرارية وهذا ما أطلق عليه بـ "المناولة الصناعية".

من خلال استقراء التجارب الناجحة في الدول المتقدمة كاليابان، ألمانيا، فرنسا وإيطاليا، نجد أن المناولة الصناعية تساهم بشكل كبير في تكثيف النسيج الصناعي، تقسيم العمل والتخصص فيه. ما ينعكس إيجابا على أداء المؤسسات. من خلال ذلك أردنا تشخيص واقع المناولة الصناعية في الجزائر، فلاحظنا حسب الأبحاث الأكاديمية والدراسات الميدانية (مكي وبوشعير، 2023؛ أيت سعيد وبن لاغة، 2023؛ قمان وطحاح، 2020؛ مسكين وزرقوط، 2020؛ طوبال وبختة، 2020) غياب ثقافة المناولة لدى مسيري المؤسسات وضعف تبنيها من طرفهم ووعيهم بأهميتها بالرغم من وجود العديد من الآليات التي تساهم في ترقيتها ومن بينها "بورصة المناولة والشراكة" التي مرّ على إنشائها أكثر من عقدين. فهل حقا هذا الضعف في تبنيها راجع إلى عدم فعالية مساهمة آليات الدعم أو عزوف المؤسسات عنها أو لعدم قدرتها على دخول هذا المجال!

1.1 الإشكالية:

تأسيسا على ما تقدم أردنا طرح التساؤل التالي:

ما سبب ضعف تبني مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمناولة الصناعية وما هي المساهمة التي قدمتها بورصة المناولة والشراكة لترقيتها؟

1.1.1 الأسئلة الفرعية:

س1: هل الأسباب التي أدت إلى عدم تبني المناولة الصناعية من طرف مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخلية أو خارجية؟

س2: هل كان لبورصة المناولة والشراكة دور في ترقيتها؟

2.1.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة على تلك الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية لدراسة صحتها:

ف1 (أ): نقص خبرة ومهارة المؤسسات سبب في عدم تبنيها للمناولة الصناعية؛

ف1 (ب): عدم ثقة المؤسسات الكبرى في قدرات المؤسسات المناولة سبب في عدم انتشارها؛

ف2: لم تتوفق آليات الدعم في انشاء علاقات تعاون بين المؤسسات.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المناولة الصناعية في إنشاء نسيج صناعي متكامل يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وكذلك على دور آلية من آليات دعم وترقية المناولة والشراكة الصناعية التي وضعتها الدولة، ألا وهي بورصة المناولة والشراكة.

3.1 منهجية الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي استنادا على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناولة الجزائرية وركزنا على الفترة الممتدة بين 2015-2023 في تحليلنا لواقعها، كما اعتمدنا على المقالات المتخصصة في الاقتصاد الصناعي والمهتمة بالعلاقات بين المؤسسات وبالضبط المناولة والشراكة الصناعية، وحللنا الاحصائيات والنشرات الموجودة في المواقع الرسمية كالوزارات والمديريات، وقمنا بالاعتماد على أسلوب دراسة الحالة للتعرف أكثر على مساهمة بورصة المناولة والشراكة الجزائرية في ترقية المناولة الصناعية. واستعنا بالمقابلة كأداة لجمع البيانات مع المدير العام لبورصة المناولة والشراكة وسط، وحللنا مخرجاتها بأسلوب تحليل المحتوى.

2. ممارسات المناولة الصناعية ودواعي اللجوء إليها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سنتطرق في هذا العنصر إلى تطور علاقة المناولة الصناعية من علاقة تعاون كلاسيكية إلى علاقة تعاون صناعية، وكذلك لأهم الأسباب التي دفعت بالمؤسسات إلى اللجوء إلى هذا الأسلوب من التعاون.

1.2 المناولة الصناعية وسياقها (من علاقة هيمنة إلى علاقة تعاون صناعية):

اهتمت المؤسسات الصناعية الأوروبية الكبرى بالإنتاج الضخم في الستينات من القرن الماضي، وذلك بهدف تحقيق وفورات الحجم واكتساب الخبرة حسب مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية سنة 1997، ولكن هياكلها غير المرنة وجدت صعوبة في التكيف مع التقلبات المستمرة في الطلب، سرعان ما أدى بها إلى تطبيق أسلوب المناولة الصناعية من خلال إسناد جزء من مراحل التصنيع إلى مؤسسات صغيرة، وبذلك انتقل الاقتصاد من اقتصاد الإنتاج إلى اقتصاد السوق (Ezzerari, 2008, p. 27)، في تلك الفترة كانت علاقة المناولة الصناعية بين المؤسسات الآمرة (المؤسسات الكبرى) والمؤسسات المنفذة (المؤسسات الصغيرة) علاقة كلاسيكية بسيطة، إذ عرّفها (Altersohn, 1992, p. 26) في كتابه الشهير " De la sous-traitance au partenariat industriel" على أنها تلك العملية التي تعهد بها مؤسسة آمرة إلى مؤسسة منفذة بمهمة القيام بجزء من عملية الإنتاج أو خدمات وفقا لدفتر شروط، متحملة بذلك كافة مسؤولياتها الاقتصادية".

ولكن التحولات الاقتصادية المتتالية كإعادة الهيكلة للمجموعات الصناعية الأوربية بعد الأزمة الاقتصادية صاحبتها تحولات أيضا في ممارسات تلك العلاقة، فاشتداد المنافسة أدى بالمؤسسات الآمرة إلى حث المؤسسات المناولة على الالتزام والمشاركة أكثر في العمل عن طريق تصميم المنتجات التي يصنعونها، بعد أن كان دورهم يقتصر على توريد قطع الغيار من حين لآخر أو تنفيذ ما يوجد في دفتر الشروط، وبالتالي هذا ما أدى إلى ظهور نوع جديد من العلاقة بتسمية جديدة ألا وهي "الشراكة الصناعية" وكان (De Banville, 1989, p. 125) من أوائل الباحثين الذين أطلقوا عليها هذه التسمية. استوحت المؤسسات الأوروبية تلك الأساليب من نظيراتها اليابانية، في ظل هذه التحولات شبهت آنذاك الشراكة الصناعية على أنها مقاولة من الباطن ولكن بمسمى آخر دون أن تحمل ممارسات جديدة، وبعدها اتضح أنها تختلف عنها، إذ عرفت بانخراط

المؤسسة المناولة أكثر في عملية الإنتاج، وكذا بطول مدة التعاقد والأهداف المشتركة بين الطرفين التي تتعلق بتحسين جودة المنتج وتخفيض التكاليف. ويمكن تعريف الشراكة الصناعية حسب كل من (A. Ezzerari, 2008; B. Baudry, 2005; De Banville, 1989; Commission technique de la sous-traitance, 1986) على أنها إنشاء علاقة بين معطي للأوامر ومنفذ لها في مدة معينة مع البحث عن أهداف مشتركة متوسطة وطويلة الأجل تسمح للطرفين من اكتساب مزايا تنافسية. استمرت تلك العلاقة بالنمو والتطور واختفت تدريجيا العلاقة الصناعية الكلاسيكية وانتقلت إلى علاقة أكثر توازنا وأقل صراعا تقوم على الثقة، الاستمرارية والاعتمادية، اذ تتخصص كل من المؤسسة الآمرة والمنفذة حول مهاراتهم الأساسية (Compétences clés)، ولوصف هذه العلاقة اختلفت تسمياتها ما بين المناولة الصناعية والشراكة الصناعية حسب (Ezzerari, 2008, p. 28). ولكننا ارتأينا أن نستخدم في بحثنا مصطلح "المناولة الصناعية" لنعبر بها عن علاقة التعاون على أساس الثقة بين المؤسسات، وبهذا يمكن توصيفها على أنها "علاقة تعاونية بين طرفين، ديناميكية، مستمرة، أساسها الثقة وتكامل المهارات، تمكنهما من اكتساب مزايا تنافسية ليس بالضرورة متماثلة ولكن كل في مجال تخصصه".

2.2 دواعي اللجوء إلى المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك العديد من الأسباب تجعل هذا النوع من أشكال التعاون ضرورة حتمية سواءً بالنسبة للمؤسسات الصناعية الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر مكملة لها، فهي تدفع بعجلة التنمية الصناعية إلى الأمام من خلال الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبرى، لعل أهمها (بن الدين، 2012، الصفحات 166-174-175):

- تخفيض التكلفة: تكلفة المخاطرة، تكلفة العمالة، الأعباء الناتجة عن المراقبة والتسيير ما يؤدي إلى انخفاض التكلفة النهائية للمنتوج، تخفيض تكلفة المعاملات والوصول إلى معلومات وموارد إضافية؛
- التخصص والتركيز: إن إسناد المؤسسة الكبرى بعض الأعمال وإنتاج المنتجات الجزئية إلى مؤسسات أخرى أكثر كفاءة وتخصصا، يجعلها تركز جهودها على الأنشطة الأساسية التي تمتلك فيها على خبرة وكفاءة عاليتين؛
- تحسين المرونة: يساعد على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق، كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية؛
- اكتساب المعرفة والتغلب على النقص الموجود لدى بعض المؤسسات في بعض الموارد الاستراتيجية؛
- تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات؛
- تقاسم المخاطر وإنشاء موارد متميزة بفضل دمج المعارف والمهارات للطرفين، كما تساعد المؤسسات على التكيف مع مجموعة متنوعة من التغيرات الهيكلية لضمان الاستمرارية. (Ezzerari, 2008, p. 29)

3. تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناولة في الجزائر (2015–2023) ومساهمة الدولة في تطويرها:

قبل تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنتطرق أولا إلى تعريفها حسب القانون الجزائري ومراحل تطورها:

1.3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها:

يتلخص تعريفها في القانون 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 في الجريدة الرسمية رقم 02 المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية" (وزارة التجارة، 2017):

- تشغل من 1 إلى 250 عاملا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج أو مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية (أي لا يمتلك رأس مالها 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري وفق (الجدول 1):

الجدول 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	مجموع الميزانية السنوي (مليون دج)
مؤسسة صغيرة جدا	9-1	أقل من 40	أقل من 20
مؤسسة صغيرة	49-10	أقل من 400	أقل من 200
مؤسسة متوسطة	250-50	من 400 إلى 4 مليار	من 200 إلى 1 مليار

المصدر: وزارة التجارة، 2017، بدون صفحة

عرف واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تحولات منذ الاستقلال إلى غاية 2014 حاولنا تلخيصها فيما يلي:

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على حساب الخاص، ما أدى

إلى تهميش دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مديرية الصناعة والمناجم -ولاية المسيلة-، بلا تاريخ). فرغم صدور العديد من قوانين الاستثمار المتضمنة لحرية الاستثمار الخاص للأشخاص الطبيعيين والمعنويين سنة 1963 و1966 إلاّ أنه لم يكن لها الأثر الواضح في تطورها، إذ استحوذت المؤسسات الكبيرة على معظم المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالصناعات الثقيلة. إلى أن جاء القانون رقم 82-11 والمؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني حيث حظي القطاع الخاص لأول مرة بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية (بقاط و هالم، 2018، الصفحات 39-40).

تم تبني اقتصاد السوق كخيار بديل بعد النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات، لذلك تم إصدار عدة قوانين كقانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، إنشاء بورصة المناولة والشراكة سنة 1992، قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 والأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مديرية الصناعة والمناجم -ولاية المسيلة-، بلا تاريخ) وكذلك إعداد عدة برامج كدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو 2004-2009، برنامج توطيد النمو 2009-2014 (بقاط و هالم، 2018، صفحة 41).

أما مرحلة ما بين 2014 إلى 2023 سنتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي.

2.3 تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الزمنية ما بين 2015-2023 استراتيجيات الدولة في تطويرها:

إن تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على جمع عناصر التحليل التي تمكننا من معرفة المكانة التي تحتلها في الاقتصاد الجزائري وقياس وزنها في التنمية الاقتصادية الوطنية وتحليل بيئتها، إذ اخترنا تشخيص الفترة من 2015 إلى 2023 لأنها تشمل فترة الخطة الخماسية التي تعوّل عليها الدولة لتطويرها:

تعتبر سنة 2015 نقطة تحول للاقتصاد الوطني فهي أول سنة من الخطة الخماسية (2015-2019) التي تهدف إلى تعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري لآثار الأزمة المالية العالمية، وذلك بتحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 7% في 2019 (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016)، كان الوضع الاقتصادي آنذاك في سوق النفط يجعل الحاجة إلى تنشيط التنوع الاقتصادي أكثر من ضرورة، وفي هذا الصدد قامت الدولة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الشراكات، وقامت بإعادة تشكيل قطاع السوق العام الصناعي لجعل المؤسسات العامة أكثر تنافسية وأكبر حجما، وحسب الاحصائيات المنشورة من طرف وزارة الصناعة والمناجم (أنظر الجدول 2) فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 896811 مؤسسة في 2015 (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2015) ثم ارتفع بزيادة قدرها 9,7% مقارنة بالسنة التي قبلها، أما سنة 2016، فقد كانت سنة محورية منذ خضوع الإطار التنظيمي والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إعادة تشكيل عميقة وذلك بسن قانون جديد حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في مراجعة لقانون 2014، إذ يقدم القانون تكييفا لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوافق مع السياق الوطني والدولي (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016)، كما يشير إلى إنشاء أنظمة ضريبية تتكيف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع ثقافة المقاولاتية، تسهيل وصول المؤسسات إلى الخدمات المالية وتشجيع بورصة المناولة والشراكة. وينص أيضا على تنصيب الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة من أدوات تطوير المؤسسات. وإنشاء صندوق خاص بالمشاتل لإنشاء المؤسسات الناشئة، تسمح هذه الصناديق بتعويض نقص التمويل في مرحلة ما قبل الإنشاء التي لا يغطيها رأس المال الاستثماري بالإضافة إلى تحمل التكاليف الأولية التي تسمح بتصميم المنتج الأولي (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2016). أدى ذلك إلى تجاوز عدد المؤسسات المليون مؤسسة، إذ وصل

معدل نموها السنوي حوالي 9% وهو الهدف الذي وضعته الدولة من وضع الخطة الخماسية (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2017).

كان لسنة 2017 نفس المسار مع السنتين السابقتين، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السداسي الأول 1060289 مؤسسة، بنسبة 97,7% من المؤسسات المصغرة، وارتفعت في السداسي الثاني بنسبة 5,07%، إذ تميز هذا العام بنشر القانون رقم 17–02 المؤرخ في جانفي 2017 المتعلق بقانون التوجيه لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 02 من 2017 والذي تضمن توجيهات جديدة تخص تشجيع ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناولة أيضا (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2017).

لقد عرف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايدا كبيرا وهذا راجع إلى تطوير هياكل الدعم والمساندة، والتدريب لحاملي المشاريع، مثل ANSEJ وCNAC، ففي سنة 2018 تم إحصاء أكثر من 60000 مؤسسة منشئة كل سنة، ولكن مع ذلك لا يزال إنشاء المؤسسات بعيدا عن المعايير الدولية بحيث نحصي 28 مؤسسة لكل 1000 نسمة وهي نسبة لا تزال غير كافية (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019, p. 7)، وذلك لأن المعايير الدولية تفرض معدل 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة.

الجدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال (2015-2023)

المؤشرات/ السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي عدد المؤسسات PME	896811	1014075	1060289	1093170	1171945
م.ص.م ذات نشاط موقف (م. خ.)	2362	12650	9941	21139	8195
المؤسسات الخاصة الصناعية PMI	83701	99275	92804	97728	102055
كثافة م.ص.م (عدد م.ص.م/ 1000 ن)	22	23	23	26	28
المؤشرات/ السنوات	2020	2021	2022	2023	-
إجمالي عدد المؤسسات PME	1209491	1267220	1320664	1359803	-
م.ص.م ذات نشاط موقف (م. خ.)	4059	7103	4227	19179	-
المؤسسات الخاصة الصناعية PMI	-	108762	112963	115992	-
كثافة م.ص.م (عدد م.ص.م/ 1000 ن)	28	28	29	30	-

Source : Ministère de l'industrie et des mines, édition 2015/16/17/18/19/20/21/22/23.

في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا مهما من النسيج الاقتصادي بـ 1171945 مؤسسة، تعمل غالبيتها في قطاع الخدمات، الحرف اليدوية والبناء والأشغال العامة، في حين 8,71% هي مؤسسات صناعية. بالإضافة إلى ذلك فإن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتكز في شمال الجزائر بنسبة 70% (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019, p. 5). فبالرغم من تطور عددها إلاّ أنه مقارنة بالدول المتطورة فإن إنشائها لايزال أقل مما يجب على المستوى الوطني، وحسب آخر الإحصائيات لعدد السكان في الجزائر والمتمثلة في حوالي 41 مليون نسمة، فإن الجزائر بحاجة إلى 2.4 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في حين بلغ عددها في 2019 حوالي 1171945 مؤسسة، أي أن هناك عجز في الإنشاء بـحوالي 1300000 مؤسسة (عطا الله، 2020، صفحة 127).

في 2020 أثرت جائحة كوفيد 19 على جميع الاقتصادات العالمية كما وأثرت على الجزائر أيضا ما جعلها تتخذ إجراءات وتدابير للحد من آثارها السلبية، رغم ذلك فإن معدل نمو المؤسسات ص. و. م. الخاصة ارتفع بنسبة 3.2% مقارنة بالمؤسسات ص. و. م. العمومية التي تراجع نموها في الخمس سنوات الماضية (Ministère de l'Industrie et de la production pharmacetique, 2020). من الآثار السلبية للجائحة هو انخفاض نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة بنسبة –49,6% مقارنة بـ 2019 وامتد الانخفاض لسنة 2021. تميزت تلك المؤسسات بكثافة أقل من المتوسط والتي لم ترتفع عن 28 مؤسسة لكل 1000 نسمة.

هيمنت المؤسسات الصغيرة جدا على النسيج الاقتصادي الجزائري إذ مثلت 97,51% من إجمالي المؤسسات، تنشط 51,39% منها في قطاع الخدمات. كما وأن المؤسسات المهيمنة على قطاع التجارة هي مؤسسات عائلية.

ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في 2022 بنسبة قدرها 4,45% مقارنة بالعام الماضي منها حوالي 98% مؤسسات صغيرة جدا (Minstère de l'Industrie et de la production pharmacetique, 2022)، كان ذلك راجع لخصخصة عدد من المؤسسات العامة كجزء من إعادة الهيكلة وإعادة تنظيم القطاع العام. ولأن كثافة المؤسسات في الجزائر لا يزال بعيدا عن المستويات الدولية تم توقيع اتفاقية تعاون بين صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR وبنك التنمية المحلية BDL هدفها ضمان الاعتمادات التشغيلية وائتمان الاستثمار لصالح مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ساهم ذلك في ارتفاعها إلى 30 مؤسسة لكل 1000 نسمة حسب احصائيات 2023، ولكن هناك فجوة كبيرة بين الشمال والهضاب العليا والجنوب والتي تقدر بـ 19، 13 و15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة (Ministère de l'Industrie et de production pharmacetique, 2023).

من الواضح أن سياسات الدولة تتجه نحو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء بيئة أعمال مناسبة لكي تتمكن من إتمام دورها في بناء اقتصاد حديث ومتنوع.

3.3 تشخيص واقع المؤسسات المناوِلة في الجزائر:

بعد تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ننتقل لتشخيص حالة المؤسسات المناولة لنتعرف على مدى تطبيقها للمناولة الصناعية التي تلعب دورا هاما في تطوير النسيج الصناعي.

لم تحض المناولة الصناعية بالاهتمام المطلوب بعد الاستقلال من طرف الهيئات العمومية وكان ذلك بسبب النظام السائد آنذاك والذي أشرنا إليه في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلم تسمح بانتشار المؤسسات المناولة الخاصة على الرغم من صدور التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي 1974-1977 الذي يشير إلى دور المناولة كأسلوب في تحقيق التكامل بين المؤسسات والتعاون فيما يخص تصنيع السلع الوسيطة والتحويلية، كما لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة خاصة بالتنسيق بين المؤسسات

الصناعية والمناولة، وكذلك من الناحية التشريعية لم توضع نصوص قانونية تتناول كل جوانب المناولة (أيت سعيد و بن بلاغة، 2023، صفحة 162)، ولكن مع نهاية 1988 صدر القانون رقم 88-25 المتعلق بالاستثمار حيث تم إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وخصخصتها وتقليص دورها في النشاط الاقتصادي، ساهم في دفع نشاط المؤسسات المناولة. خصوصا مع بداية التسعينات وإنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في 1992 وكذلك صدور القانون التوجيهي لترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2017 واعتبار المناولة الأداة الفضلى لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني (وزارة التجارة، 2017).

حسب دليل المناولة الصناعية الصادر عن بورصة المناولة والشراكة في طبعته الأولى والوحيدة سنة 2016 (أنظر الجدول 3)، يحصي عدد المؤسسات المناولة في مختلف النشاطات والقطاعات الاقتصادية، فقد وصل عددها إلى 143 مؤسسة فقط في الوسط، وقد كان أبرز قطاع تنشط فيه تلك المؤسسات هو قطاع الصناعة الميكانيكية وتحويل المعادين. كما وسجلت أكثر من 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة/صناعية من غرب الجزائر في بورصة –وهران–، و525 مؤسسة في بورصة الجنوب غرداية منذ 1992 من عدة ولايات يشملها نشاط البورصة (ورقلة، غرداية، تمنراست، الوادي، أدرار، الأغواط، الجلفة)، تنوعت تلك المؤسسات ما بين عمومية وخاصة تنشط في ميادين ذات صلة بقطاعات الصناعة، الفلاحة، السياحة والصناعة التقليدية (جريدة الجزائر –محلي–، 2015، صفحة 8).

الجدول 3: دليل للمؤسسات المناولة في الجزائر حسب احصائيات 2016

القطاع الصناعي	عدد المؤسسات	تصنيف حسب حجم المؤسسة				تصنيف حسب القطاع	
		مصغرة	صغيرة	متوسطة	كبيرة	خاص	عمومي
صناعة ميكانيكية وتحويل المعادن	47	15	21	6	5	38	9
صناعة الحديد، الصلب والتعدين	28	2	16	2	8	21	7
صناعة كهربائية، الكترونية واعلام آلي	20	1	3	8	8	12	8
صناعة كيميائية، تحويل البلاستيك والمطاط	21	7	10	4	0	19	2
صناعة تحويل الزجاج	7	0	3	2	2	5	2
خدمات متعلقة بالصناعة ودعم المؤسسات	20	12	8	0	0	18	2
المجموع	143	37	61	22	23	113	30

المصدر: سيد وفدول، 2017، الصفحات 106-141

إن عدم توفر احصائيات دقيقة عن عدد المؤسسات المناولة في الجزائر وعن مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي يشكل حاجزا كبيرا أمام تقييمها ومعرفة كيفية تطويرها، فالدولة تركز بشكل كبير على ترقية هذا النوع من التعاون.

4. تشخيص مساهمة بورصة المناولة والشراكة في ترقية المناولة الصناعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قبل التطرق إلى تشخيص مساهمة البورصة في ترقية المناولة أردنا الإشارة إلى الإطار المنهجي للدراسة.

1.4 الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستعملنا أسلوب دراسة الحالة لأنها أكثر مناسبة للمنهج الوصفي وتساعد على الإجابة عن الأسئلة من نوع كيف؟ كما وتسمح من معرفة سبب وقوع الفعل وتعطي تفسيرا للظاهرة (Yin, 2003, p. 6).

قمنا باختيار بورصة المناولة والشراكة –وسط– كحالة للدراسة إذ قمنا بإجراء مقابلة نصف موجهة مع المدير العام للبورصة الجزائرية للمناولة والشراكة، وكانت مقسمة إلى ثلاث محاور أساسية وهي التعريف بالبورصة ومهامها، الوقوف على واقع المناولة في الجزائر وكيفية مساهمة تلك الأخيرة في ترقيتها. استعملنا المقابلة كأداة لجمع البيانات فهي تسمح باسترسال المبحوث في الكلام مع إشراف الباحث بطريقة مرنة على المقابلة (في شكل محادثة) ما ينتج عنه معلومات كثيرة وفهم أفضل للظاهرة المدروسة. بهذه الطريقة يتمكن المستجوب من إبداء رأيه بكل موضوعية ويكون لديه الوقت الكافي للتوسع فيما يريد قوله ما يمكن الباحث من جمع أكبر قدر من المعلومات المراد الحصول عليها وكذا المعلومات الإضافية التي توسع إدراكه للظاهرة المدروسة (Ezzerari, 2008) وغالبا ما يفضل استكمال هذا النوع من الأدوات بأدوات جمع أخرى (Velmuradova, 2004, pp. 66-67) لذلك اعتمدنا أيضا على الإحصائيات والوثائق والنشرات الرسمية من الوزارات والدراسات السابقة في الموضوع. قمنا بتحليل تلك البيانات المجمعة وبيانات المقابلة بأسلوب تحليل المحتوى وتفسيرها واختبار الفرضية واستخلاص النتائج.

4. 2 البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة، مهامها وأنشطتها:

أنشأت البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة تلبية للاحتياجات المتزايدة للمؤسسات التي تبحث عن المهارات والمعرفة حول المناولة وكذلك للوحدات الصغيرة التي تبحث عن طلبيات، أو عن التعاون مع مؤسسات صناعية صغيرة أخرى بغرض تصنيع منتج نهائي، إذ بادرت وزارة الصناعة والمناجم إلى إنشاء هاته الهيئة المركزية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة في التسعينات في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية على شكل جمعية غير ربحية تخضع للقانون رقم 90-31 المؤرخ في ديسمبر 1990 (BASTP Centre, s.d.)، إذ تعد مركزا للمعلومات التقنية الصناعية (قاعدة بيانات) ومروجا للمناولة والشراكة الصناعية بين المؤسسات.

تمتلك الجزائر أربع بورصات مناولة وشراكة، في العاصمة تغطي كامل التراب الوطني تم إنشاؤها سنة 1992، قسنطينة 1993، وهران 1997، غرداية 1998، تستفيد كلها من دعم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية، ومساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (BASTP, s.d.).

تتكون بورصة المناولة والشراكة من مؤسسات جزائرية عامة وخاصة، يدعمها العديد من المنظمات الشريكة (BASTP Centre, s.d.)، تختلف مهامها من جمع معلومات إلى مرافقة ودعم فهي أداة لتنظيم الطلبات والعروض ووسيلة لمساعدة الشركاء من موردين ومناولين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتلخص أهم مهامها في (BASTP, s.d.):

- نشر وتصميم دليل للمناولين الصناعيين، والحد من نقص المعلومات من خلال استخدامهم لبوابة الأنترنت الخاصة بالبورصة من أجل الاستعلام حول المناقصات، البحث عن شركاء أو حتى التخلص من المواد غير المستخدمة، وتقديم عروض وطلبات وفرص الشراكة الصناعية لإنتاج المنتجات تامة الصنع أو نصف

مصنعة، يؤكد مدير البورصة "أن *الهدف الرئيسي للبورصة هو تقريب وربط رؤساء المؤسسات الكبرى الصناعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المناولين) أي نُعرِّف بـ "من يستطيع عمل ماذا؟ ؟* Qui fait quoi"

- دعم المناولين في انجاز مشاريعهم الصناعية (الاستفادة من المعلومات المتعلقة بتقييم المطابقة، حماية الملكية الصناعية، مكافحة التقليد، إجراءات الانتفاع بضمانات صندوق الضمان FGAR، إجراء دراسة تتعلق باقتصاد استهلاك الطاقة الكهربائية من طرف سونلغاز بدون دفع تكاليف إضافية)؛
- التنظيم والمشاركة في المعارض التجارية للمناولة والشراكة (ALGEST & SIPROST). *يضيف مدير البورصة " أن المعارض أصبحت سنوية الآن بعد أن كانت تقام كل سنتين يعود الأمر إلى أنه* ALGEST *هو المعرض الوحيد الخاص بالمناولة الصناعية على المستوى الوطني وأن تطور السياسات العامة اتجاه هذا القطاع جعل منه الحجر الأساس في التنمية الصناعية لتحقيق النمو وإنشاء القيمة المضافة مع الاستغلال الأمثل لسلاسل القيمة الصناعية وبالتالي قدرتها التنافسية، وبعد تحليل نقاط الضعف في تطور النشاط الصناعي والمناولة بشكل خاص توصلنا إلى أنه هناك نقص كبير في المعلومات والتواصل بين الشركاء الصناعيين وبهذا فإن هذا المعرض يشكل فرصة لسد هذا النقص ولو جزئيا كما وأن التطورات التكنولوجية والتنظيمية تتسارع فلا بد من الفاعلين في المجال إجراء تبادل للخبرات والمعارف" .*

3.4 اختبار الفرضيات ومناقشتها:

من خلال المقابلة التي أجريناها مع المدير العام لبورصة المناولة والشراكة وسط والاحصائيات التي تم تحليلها سنقوم باختبار صحة الفرضيات ومناقشتها ثم استخراج النتائج:

الفرضية ف1 (أ): نقص خبرة ومهارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سبب في عدم دخولها لنشاط المناولة.

وضح المدير العام لبورصة المناولة والشراكة أن العديد من المؤسسات الجزائرية التي تنشط في قطاع المناولة قادرة على إنتاج المنتجات نصف المصنعة وقطع الغيار محليا وتزويد كل من المصانع ووحدات الإنتاج بشكل دوري بها، في العديد من الفروع خاصة في فرع الميكانيك، الالكترونيك وصناعة وتركيب السيارات، " المناول الآن لديه قدرات ومهارات تمكنه من دخول هذا المجال فلم يعد كما كان في السابق يعتبر كمورد يورد القطع المصنعة فقط بل تعتبره المؤسسة شريكها الصناعي لأنه المرافق للمؤسسة المعطية للأوامر في سيرورة إنتاجها للمنتج النهائي، كما أنه مع تكرار التعامل على مدى السنوات تصبح المؤسسة كزبون وفيٌّ لذلك الشريك الصناعي"، يضيف قائلا أنه "يمكن للمؤسسة المناولة أن تنتقل إلى تصميم المنتج المطلوب (وهو ما نسميه بالشراكة الصناعية) مع المؤسسة المصنعة أو اقتراح نموذج (عادة في صناعة السيارات) ولكن لا بد أن توافق عليه المؤسسة أولا، ولا بد من اتباع إجراءات معينة كالتأكد من تطابقها مع المواصفات التي تحتاجها المؤسسة". هذا هو بالضبط ما يصعّب للمؤسسات الاتجاه نحو المناولة فالسبب ليس نقص تأهيل اليد العاملة وغياب التكوين في المجال وفهم آليات التعامل مع الشريك ولكن يكمن في صعوبة الحصول على شهادات المطابقة مثلا في قطاع تركيب السيارات فإن الحصول على شهادة الأيزو IAFTF 16949 يعد من الشروط التي تصر عليها المؤسسات الآمرة لإبرام عقد مناولة ما الذي يجعل مسيري المؤسسات يصطدمون بواقع بيروقراطي تعجيزي يجعل من الصعب الحصول عليها حسب دراسة قام بها (طوبال و حداد، 2020، صفحة 592).

كما أضاف المدير العام للبورصة "أن غالبا ما يكون تعامل المؤسسات المناولة مع المؤسسات الآمرة عن طريق وصولات وليس عن طريق عقد مكتوب، نادرا ما تقوم المؤسستين بتحرير عقد من عدة صفحات يضع فيه الطرفين شروط ملزمة في الجوانب

التقنية، المالية والقانونية. بين المقدم للخدمات، المقاول من الباطن ومعطي الأوامر، إذ يتم اعتبار أمر الطلبية كعقد بين الطرفين على الصعيد القانوني وفي حالة الصراعات يمكن لأي طرف أن ينازع الطرف الآخر لدى السلطات القضائية. فالمناول لا يضمن تجديد التعامل لأنه لا يملك عقد تحدد فيه المدة بل يملك فقط أمر للطلبية".

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الفرضية ف1 (أ) مرفوضة لأن أسباب عزوف المؤسسات عن دخول نشاط المناولة هو العراقيل البيروقراطية أكثر منها نقص في الخبرة والمهارة فالمؤسسات لها القدرة على تصنيع منتجات ذات جودة لكن ما ينقصها حقا هو تذليل الصعوبات المرافقة لدخول هذا النشاط واعتراف المؤسسات الصناعية الكبرى بقدرتها ومرافقتها والبحث عن إنشاء علاقات تعاون طويلة الأمد معها.

الفرضية ف1 (ب): عدم ثقة المؤسسات الكبرى في قدرات المؤسسات المناولة سبب في عدم انتشارها.

تقوم الجزائر باستيراد قطع المناولة الموجهة لصيانة وإصلاح آلات ومعدات الإنتاج الصناعي سنويا، فمثلا تقوم سوناطراك فقط باستيراد 550000 قطعة غيار سنويا ما قيمته من 4 إلى 5 مليون دولار حسب احصائيات 2018، وهذا ما يعادل 70% من وارداتها، فلا بدّ من تخفيضها من 40 إلى 50% على الأقل. على الرغم من أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017 يدعو للتعامل مع المؤسسات المحلية وتفضيلها في المناقصات الوطنية وهو ما فرضه على المؤسسات الأجنبية ولكنه يبقى حبرا على ورق يشير المدير العام لبورصة المناولة أن " المؤسسات الكبرى الجزائرية على غرار سوناطراك تتجه إلى التعاقد مع مؤسسات أجنبية معروفة لتصنيع قطع الغيار لآلاتها ولا تتعامل مع المؤسسات الوطنية وذلك راجع إلى نقص الثقة في مهارات المتعامل الجزائري على الرغم من التجارب الناجحة على القطع المصنعة" ويرجع كل ذلك إلى نسبة المخاطر الموجودة في حال عدم تطابق المنتجات المطلوبة مع المنتجات الموردة خصوصا إذا كانت منتجات ذات خصوصية ولكن مع ذلك فإن نسبة المخاطر موجودة

سواءً مع المتعامل الأجنبي أو الوطني، فلما لا الاتجاه إلى زيادة الثروة الوطنية بالتعامل مع المؤسسات الوطنية وخلق مناصب الشغل

نستطيع القول إن الفرضية ف1 (ب) مقبولة فعدم ثقة المؤسسات الكبرى عقبة أمام تطور مجال المناولة فإذا لم تتعامل تلك المؤسسات الكبرى مع المؤسسات المناولة وترافقها سيتدهور المجال، ما يستدعي من بورصة المناولة والشراكة التعريف أكثر بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستقطاب المزيد من الاستثمارات وفتح المجال للشراكة الوطنية.

الفرضية ف2: لم تتوفق آليات الدعم في انشاء علاقات تعاون بين المؤسسات.

يؤكد المدير العام لبورصة المناولة أن كل من قطاع الصناعة الميكانيكية، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة التحويلية كالبلاستيك، المطاط والمعادن والخدمات المرتبطة بالصناعة كالصيانة، الاستشارات، الدراسات والمرافقة ومواد البناء هي من بين القطاعات الصناعية التي تتميز بنسبة عالية من الانخراط في مجال المناولة الصناعية ولكن مع ذلك فإن عدد المؤسسات المناولة بالجزائر مقارنة بدول الجوار كالمغرب وتونس لا يزال الأضعف، فمنذ 2016 وحينما كان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يفوق المليون بقليل كانت نسبة المؤسسات الصناعية لا تتعدى 10%، حيث مثّل قطاع المناولة 10% فقط من النشاط الصناعي في حين أن المقاييس العالمية تشير إلى نسبة ما بين 20 إلى 30%، ونجد أنه في 2023 فإن المؤسسات الصناعية تمثل أقل من 9% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمثل نسبة المناولة منها 1,2% فقط وذلك راجع إلى العلاقة الطردية ما بين التطور الصناعي وتطور المناولة الصناعية، حيث بلغ النشاط الصناعي ذروته في الثمانينات إلى ما بين 20 و22% من الناتج المحلي، وهو في تدهور مستمر اذ وصل إلى 6 % وذلك بسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية والتوجهات السياسية الاقتصادية لصالح القطاع التجاري التي أدت إلى انخفاض قطاع المناولة الصناعية مع اختفاء المئات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانخفضت إلى 4,7% في 2021.

فبالرغم من كل المجهودات والآليات التي سخرتها الدولة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة والتي من بينها بورصة المناولة والشراكة إلاّ أن عددها لا يزال محتشما حوالي 1410 مؤسسة حسب احصائيات 2021، إلاّ أن هذا لا يعد فشلا لاستراتيجيات التكامل ولكن يرجع السبب أساسا إلى التحول من اقتصاد الإنتاج إلى الاقتصاد الريعي، ما أدى إلى تدهور النسيج الاقتصادي وتناقص النشاط الصناعي وتبعه تدهور قطاع المناولة الصناعية؛ من أجل ذلك تسعى البورصة إلى الشروع في تطبيق القوانين التي من شأنها حل العديد من مشاكل تطوير أداء المؤسسات المناولة، وفي مقدمتهم القانون التوجيهي لترقية أداء المؤسسات للصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، فمجمل تلك القوانين تنص على تدابير مساعدة تهدف إلى توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري القانوني، الاقتصادي، المالي، المهني والتكنولوجي، وكذا تشجيع كل مبادرات تسهيل الحصول على عقار في المناطق الصناعية كل ذلك في اطار سياسة تطوير المناولة الوطنية. كذلك استبدال الواردات من السلع والخدمات بالإنتاج الوطني حسب المادة 32 من نفس القانون، وإلزام الشركاء المتعاقدين الأجانب باللجوء إلى المناولة الوطنية، وادراج بند تفضيلي ضمن دفاتر الشروط للمناقصات المتعلقة بالصفقات العمومية الوطنية لفائدة المتعهدين الذين يلجؤون للمناولة المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما قامت البورصة كحل لتطوير هذا المجال بعقد عدة اتفاقيات إطار مع مجمعات صناعية تهدف إلى الجمع بين المناولين المنتمين إليها ومديري المجمعات الصناعية، وذلك لخلق مناخ من التبادلات المؤدية إلى تطوير الاقتصاد الجزائري والشراكة الصناعية على وجه الخصوص، اذ قامت بتوقيع أكثر من خمسة عشر بروتوكول اتفاق مع مجمعات عمومية صناعية في 2021/2019/2018 فهذه الاتفاقيات إشارة عن تطور العلاقات بين القطاع العام والخاص وكذا محاولة البورصة لتحفيز للشراكة الوطنية. وأخيرا وضع قاعدة بيانات لإبراز إمكانيات المؤسسات المنفذة والكشف عن حاجيات المؤسسات

الآمرة بالأعمال، لتعزيز التشابك والاندماج وربط العرض بالطلب في مجال الإنتاج الصناعي لتساعد في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحيطة بالمؤسسات الكبرى التي بدورها تقحم تلك المؤسسات في مختلف مشاريعها قصد الرفع من قدراتها التنافسية وفتح المجال لاكتساح أسواق جديدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشير المدير العام للبورصة إلى نقص في التواصل مع المؤسسات المنخرطة في البورصة فبعدما يتم عقد شراكة أو تعاون بين مؤسستين من خلالها لا يتم بعدها التواصل مع البورصة "إن المؤسسات التي نتعامل معها لا تزودنا بالتغذية الرجعية حول ما جرى أو نتائج الشراكة بشكل رسمي فأغلب المعلومات التي نتحصل عليها تكون من خلال اللقاءات غير الرسمية مع مسؤولي المؤسسات" يؤدي هذا النقص في التواصل إلى ضعف التقييم البعدي للتعاملات بين المؤسسات وحتى القدرات والمهارات التي تمتلكها.

يمكن القول إن الفرضية ف2 مرفوضة لأن البورصة تحاول جاهدة تطبيق برامجها السنوية التي تهدف إلى توسيع منطقة التقاء الشركاء الصناعيين واستقطاب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية لصالح المؤسسات المناولة إلا أن نقص التغذية الرجعية يشكل عائقا في التقييم الفعلي للمؤسسات وقدراتهم.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال بحثنا تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناولة ومدى تبنيها للمناولة الصناعية وكذا دراسة مساهمة بورصة المناولة والشراكة وإبراز الدور الذي تلعبه في تشجيع هذا التعاون. اجمالا يمكن القول إنه بالرغم من أن المناولة الصناعية تساهم في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تخطي المشاكل التي تعيق نموها من خلال التشابك الصناعي الذي تحدثه وكذلك من خلال توسيع قاعدة النسيج الصناعي المحيط بالمؤسسات الكبرى، وتسريع وتيرة انجازها للمشاريع وتمكينها من التركيز على مهنتها الأساسية، إلاّ أن ذلك الترابط بينها مازال ضعيفا لنقص ثقة المؤسسات الصناعية

الكبرى في المؤسسات المناولة، من ناحية القدرات، الخبرات والمهارات اللازمة لإرساء هذا التعاون.

وبالرغم من جميع المهام والأنشطة التي تقوم بها البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة لتقوية ذلك الترابط ومع وجود ذلك الفضاء الذي تعرِّف فيه المؤسسات على اختلاف أدوارها بقدراتها ومهاراتها، وكذا تنظيم طلبات وعروض المؤسسات الكبرى (الآمرة) والصغيرة والمتوسطة (المنفذة). إلاّ أن هذا غير كافٍ فلابدّ من تظافر جهود الدولة ومختلف آليات الدعم والمرافقة ذات الصلة بتلك المؤسسات كالمجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل لتحسين المناخ الاستثماري أوّلا ثم فرض تطبيق القوانين والتشريعات التي تحمي المؤسسات المناولة والتي لا تزال حبرا على ورق.

6. الاقتراحات:

من خلال ما توصلنا إليه في هذا البحث نود التركيز على نقطتين مهمتين وإدراجهما كاقتراح: إن البحث عن الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تود الدخول إلى مجال المناولة أو الناشطة فيه ومحاولة إيجاد حلول عملية بالمشاركة مع بورصة المناولة والشراكة لتذليلها يعد من الأولويات الواجب الانتباه إليها حتى تتمكن تلك الأخيرة من المضي قدما في هذا المجال، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى إذا كانت الثقة مفقودة بين طرفي التعاون خصوصا فيما يتعلق بقدرات ومهارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن الأجدر عمل تقييم سنوي رسمي لها من طرف بورصة المناولة وإدراجه كتصنيف مرئي في منصتها يكون بناءا على آراء المؤسسات الكبرى ما قد يزيد من فرص التعاون لتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7. قائمة المراجع:

1. Altersohn, C. (1992). De la sous-traitance au partenariat industriel. France: Editions L'Harmattan.
2. BASTP. (s.d.). Consulté le 03 30, 2020, sur Bourse Algérienne de Sous-traitance et de Partenariat: http://bastp-dz.org/index.php/presentation

3. BASTP Centre. (s.d.). Consulté le 04 02, 2020, sur Ministère de l'Industrie et des Mines: http://www.mdipi.gov.dz/?Bourse-Algerienne-de-Sous
4. De Banville, E. (1989, 1er trimestre). Le développment du partenariat industriel. Revue d'économie industrielle, vol. 47, pp. 125-136.
5. Ezzerari, A. (2008, juin 19). Pour une meilleure compréhension de la dynamique des relations de coopération durables en milieu industriel-Etude de 9 cas de PME sous-traitantes (Thèse de Doctorat). Ecole Doctorales Sciences Juridiques, Politique, Economique et de Gestion, France: Université Paul Verlaine-Metz.
6. Ministère de l'Industrie et de la production pharmacetique. (2020). Bulletin d'information statistique de la PME N°37. Alger. Consulté le 12 08, 2023
7. Ministère de l'Industrie et de production pharmacetique. (2023). Bulletin d'information statistique de la PME N°42. Alger. Consulté le 12 06, 2023
8. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2015). Bulletin d'information statistique de la PME N°27. Alger. Consulté le 04 05, 2020
9. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2016). Bulletin d'information statistique de la PME N°28. Alger. Consulté le 04 05, 2020
10. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2016). Bulletin d'information statistique de la PME N°29. Alger. Consulté le 04 05, 2020
11. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2017). Bulletin d'information statistique de la PME N°30. Alger. Consulté le 04 06, 2020
12. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2017). Bulletin d'information statistique de la PME N°31. Alger. Consulté le 04 07, 2020
13. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2019). Bulletin d'information statistique de la PME N°34. Alger. Consulté le 04 07, 2020
14. Ministère de l'Industrie et des Mines. (2019). Bulletin d'information statistique de la PME N°35. Alger. Consulté le 04 02, 2020

15.Minstère de l'Industrie et de la production pharmacetique. (2022). Bulletin d'information statistique de la PME N°41. Alger. Consulté le 12 06, 2023

16.Velmuradova, M. (2004). Epistémologies et méthodologies de recherche en sciences de gestion. Note de synthèse. Sciences de gestion, France: Université Toulon-Var.

17.Yin, R. (2003). Case study research: Desigh and Method (éd. 3rd Edition). United State of America: Sage Publications, Inc.

18. محمد بن الدين. (جوان, 2012). دور مراكز المناولة في دعم وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الاشارة الى البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة–ناحية الوسط–. *مجلة الحقيقة*، *11*(21)، الصفحات 157-191. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/49

19. *جريدة الجزائر –محلي–*. (28 03, 2015). تاريخ الاسترداد 02 04, 2020، من الجزائر –يومية اخبارية–: http://www.eldjazaironline.net/home/pdf/1156.pdf

20. حنان بقاط، و سليمة هالم. (12, 2018). هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية*(العدد 5)، الصفحات 39-56. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93360

21. فوزي أيت سعيد، و محمد رضا بن بلاغة. (12 6, 2023). أثر المناولة الصناعية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –تجربة فرنسا. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة*، الصفحات 153-171. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/225848

22. لحسن عطا الله. (25 04, 2020). تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل المؤثرة على بيئة التجارة الدولية في الجزائر. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، الصفحات 124-139. تاريخ الاسترداد 10 06, 2020، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115342

23.مديرية الصناعة والمناجم –ولاية المسيلة–. (بلا تاريخ). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. تاريخ الاسترداد 10 04, 2020، من http://dim-msila.dz/?p=73

24.منى طوبال، و بختة حداد. (01 07, 2020). واقع المناولة الصناعية في قطاع صناعة وتركيب السيارات بالجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المناولة. *مجلة الإقتصاد الجديد*، *11*(3)، الصفحات 574-596. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/120719

25.وزارة التجارة. (10 01, 2017). *قانون رقم 17-02*. تاريخ الاسترداد 15 06, 2020، من وزارة التجارة: https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/loi-n-deg-17-02-du-10